



الجمهورية التونسية
وزارة التعليم العالي
والبحوث العلميّة

تقرير السداسي الأول لسنة 2021

حول النفاذ إلى المعلومة

بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جويلية 2021

تقرير السداسي الأول لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

حول النفاذ إلى المعلومة لسنة 2021

في إطار تنفيذ السياسة الوطنية للنفاذ إلى المعلومة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وفقا لمقتضيات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمنشور عدد 19 المؤرخ في 18 ماي 2018 المتعلقين بالحق في النفاذ إلى المعلومة، وعملا بأحكام الفصل عدد 34 من القانون المذكور الذي ينص على ضرورة إعداد تقرير ثلاثي حول النفاذ إلى المعلومة يتم رفعه خلال الخمسة عشر (15) يوما الموالية لكل ثلاثية إلى رئيس الهيكل المعني وباعتبار الظروف الاستثنائية الخاصة بجائحة COVID 19 والتي عطلت رفع تقرير مع نهاية الثلاثية الأولى يشرفني مدمكم بتقرير سداسي حول النفاذ إلى المعلومة بالوزارة.

– إرساء آليات تكريس حق النفاذ إلى المعلومة:

1 – المكلف بالنفاذ إلى المعلومة :

في إطار العمل على تطبيق مقتضيات القانون عدد 22 لسنة 2016 تمّ تحيين القوائم الإسمية الخاصة بالمكلفين بالنفاذ إلى المعلومة على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الراجعة لها بالنظر إثر إعلامنا بكل تغيير في التكليف، ونشر المعطيات على موقع الواب.

2-التكوين وتأطير الأعوان في مجال النفاذ إلى المعلومة:

حرصا على تفعيل مقتضيات القانون فيما يخص التكوين ونشر ثقافة النفاذ إلى المعلومة تمّ التنسيق مع الإدارة العامة للمصالح المشتركة قصد استكمال برنامج تنظيم الدورات التكوينية حول النفاذ إلى المعلومة والتي انطلق العمل بها منذ سنة 2019 ولكن باعتبار الظروف الاستثنائية الخاصة بجائحة COVID 19 تم تأجيل تنفيذ هذه الدورات التكوينية في انتظار استئناف برنامج التكوين.

3- التحيين الدوري لموقع الواب:

تطبيقا لمقتضيات الفصل 7 من القانون الأساسي المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة يتم دوريا تحيين المعطيات المنشورة بالنافذة الخاصة بالنفاذ إلى المعلومة والمحدثة على الموقع الرسمي للوزارة من ذلك تحيين قائمة المكلفين بالنفاذ إلى المعلومة ونوابهم على مستوى الجامعات، نشر التقرير السنوي للنفاذ إلى المعلومة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2019.

4- التصرف في الوثائق والأرشيف:

في إطار استكمال تنظيم الأرشيف الوسيط بالوزارة وذلك قصد مزيد تيسير الحق في النفاذ إلى المعلومة، تم خلال السداسي الأول لسنة 2021 إنجاز ما يلي :

- تهيئة القاعة المخصصة لحفظ الأرشيف الانتقالي بسيدي ثابت لاستقبال أرصدة الأرشيف المحولة من قبل الإدارات المركزية بالوزارة.

- إتمام نقل الأرشيف الخاص بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (ما يقارب 2000 حافظة) من مغازة حفظ الأرشيف بالمدرسة العليا للعلوم الاقتصادية والتجارية بمونفلوري إلى مغازة السيدة الراجعة بالنظر لجامعة تونس.

- في إجراءات إتاحة المعلومة بمبادرة وبناء على طلب:

1-نشر المعلومة بمبادرة:

في إطار تطبيق مقتضيات الفصل السادس والثامن من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 تم الحرص على دعوة الهياكل المختصة بالوزارة قصد نشر وتحيين المعطيات والمعلومات الخاضعة للنشر الاستباقي وذلك بصفة دورية على الموقع الرسمي للوزارة www.mes.tn والمتصلة أساسا بأنشطة الوزارة والخدمات التي تسديها هياكلها للعموم، إلى جانب:

- التنظيم الهيكلي

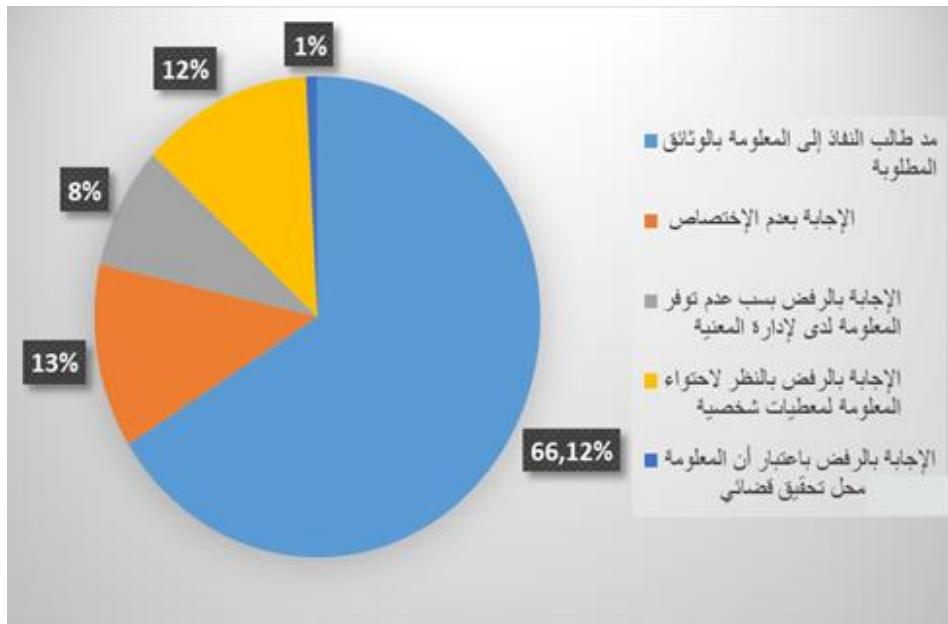
- قائمة الهياكل والمؤسسات الراجعة لها بالنظر مع عناوينها ووسائل الاتصال وروابط مواقعها الإلكترونية.

- الإحصائيات ومؤشرات التعليم العالي والبحث العلمي والتي تهم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والطلبة والخدمات الجامعية، في القطاع العام والخاص.
- المناظرات التي تنظمها الوزارة ونتائجها الأولية والنهائية.

2- إتاحة المعلومة بناء على طلب:

خلال الفترة الممتدة من أول شهر جانفي 2021 إلى موفى شهر جوان 2021 توصلت المكلف بالنفاذ إلى المعلومة بمجموع 128 مطالبا للنفاذ إلى المعلومة تضمنت عدد (05) مطالب تظلم، تمت الإجابة على 121 طلب كما يلي :

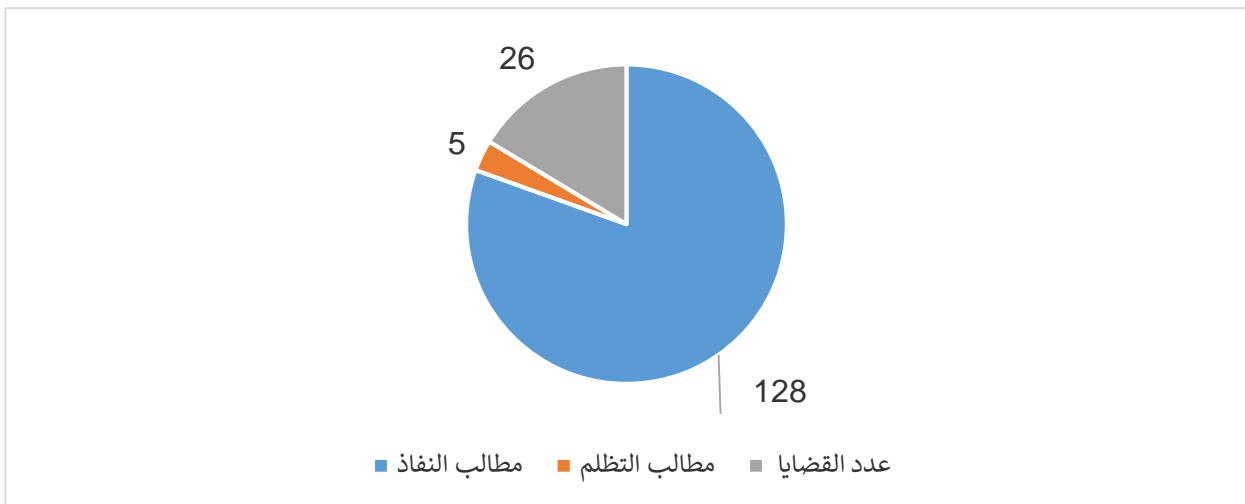
- مد طالب النفاذ إلى المعلومة بالوثائق المطلوبة: عدد (80) مطلب بنسبة 66.12%
 - الإجابة بعدم الاختصاص: عدد (15) مطلب بنسبة 12.4%
 - الإجابة بالرفض بسبب عدم توفر المعلومة لدى الإدارة المعنية: عدد (10) مطلب بنسبة 8.26%
 - الإجابة بالرفض بالنظر لاحتواء المعلومة لمعطيات شخصية: عدد (15) مطلب بنسبة 12.4%
 - الإجابة بالرفض باعتبار أن المعلومة محل تحقيق قضائي: عدد (01) مطلب بنسبة 0.83%.
- وفيما يلي رسم بياني توضيحي لنسب الإجابة على مطالب النفاذ إلى المعلومة:



وتجدر الإشارة إلى أننا في انتظار الرد على عدد (07) مطالب تم توجيهها إلى المصالح المختصة بالوزارة وقد تم في هذا الإطار توجيه مراسلات تذكير للمطالب التي تجاوزت الآجال القانونية للرد عليها (وتجدون ضمن الملاحق جدول تفصيلي في هذه المطالب).

كما توصلت الوزارة خلال السداسي الأول من سنة 2021 بإعلام بعدد 26 قضية مرفوعة أمام هيئة النفاذ إلى المعلومة نتيجة عدم الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة تجدون صحبة هذا التقرير قائمة فيها.

وفيما يلي رسوم بيانية توضيحية لإحصائيات النفاذ إلى المعلومة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي خلال الفترة الممتدة من أول شهر جانفي إلى موافى شهر جوان لسنة 2021:



رسم بياني لإحصائيات النفاذ إلى المعلومة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي للسداسي الأول من سنة 2021 (جانفي-جوان 2021)

تنوعت طرق ورود مطالب النفاذ إلى المعلومة فكانت النسب كما يلي:

- عن طريق مكتب الضبط المركزي: 51.56% من مجموع المطالب.

- عن طريق البريد الإلكتروني: 29.69% من مجموع المطالب.

- عن طريق الفاكس: 7.81% من مجموع المطالب.

- عن طريق الاتصال المباشر بالمكلف بالنفاذ إلى المعلومة: 4.69% من مجموع المطالب.

- عن طريق الإدارات المعنية: 2.34% من مجموع المطالب.

الصعوبات

- غياب الهيكلية يعتبر عائقا أمام التكريس الفعلي لهذا الحق وتتعلق المسألة خاصة بالجانب الإجرائي مما يجعل من متابعة مطالب النفاذ إلى المعلومة وحتى تلقيها مسألة معقدة تزيد من ثقل مسؤولية المكلف بالنفاذ؛
- التفرغ لمهام المكلف بالنفاذ إلى المعلومة قصد متابعة تطبيق مقتضيات القانون الأساسي للنفاذ إلى المعلومة على مستوى الهياكل الراجعة بالنظر للوزارة؛
- غياب محلات حفظ الأرشيف من الإشكاليات الكبرى المطروحة بالنسبة لتنظيم وحفظ الأرشيفات سواء على المستوى المركزي أو على مستوى المؤسسات تحت الإشراف، والتي تعتبر مكوّنا أساسيا وحيويا في سبيل تنفيذ الخطة الوطنية للتصرف في الأرشيف العمومي؛
- عدم تخصيص اعتمادات مالية للبرامج والأنشطة المتعلقة بالنفاذ إلى المعلومة.

المقترحات:

- تخصيص محلات لحفظ الأرشيف الانتقالي للوزارة؛
- تكثيف الدورات التكوينية حول النفاذ إلى المعلومة لتحسيس الأعوان والإطارات بحق النفاذ إلى المعلومة.
- اقتراح تعيين ممثل عن كل إدارة للتنسيق مع المكلف بالنفاذ إلى المعلومة.
- توضيح الإجراءات المتعلقة بالنزاعات: توضيح مهام كل من إدارة النزاعات والمكلف بالنفاذ (بخصوص الإعلام بالقرارات الصادرة عن الهيئة، استئناف القرارات، متابعة القضايا..).
- التسريع في إصدار قرار وزير المالية الخاص بتحديد معلوم للنفاذ إلى المعلومة بمقابل.
- تحديد المعلومات المقترحة نشرها على موقع واب الوزارة (بالنسبة لكل إدارة عامة)،